دراسة ميدانيّة حول
"حول دمج منهجي الفلسفة العامّة والفلسفة العربيّة"

إعداد

ليليان ريشا (باحثة)

الإشراف على العمل الميداني
مكتب البحوث التربوية في المركز التربوي

بيروت
2017

دراسة حول إمكانيّة دمج منهجي الفلسفة العامّة والفلسفة العربيّة

أولاً: أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة حول " **إمكانيّة دمج منهجي الفلسفة العامّة والفلسفة العربيّة**"، ضمن مشروع مشترك بين المركز التربوي للبحوث والإنماء ومؤسسة "أديان"، وذلك في إطار ورشة تطوير المناهج، بهدف تشخيص واقع تعميم تدريس مادّة الفلسفة بمنهجيها "الفلسفة العامّة" والفلسفةالعربيّة" على جميع طلّاب المرحلة الثانويّة بفروعها كافّة.

تتوجّه الاستمارة إلى أساتذة المادّة بمنهجيها لاستطلاع آرائهم حول الموضوع رصد تصوراتهم حول إشكاليّة ازدواجية منهج المادّة (فلسفة عربية وفلسفة عامّة) والافادة من خبراتهم ومقترحاتهم.

ثانياً: الاستمارة

1- تتألف الاستمارة من **5 أسئلة** موجهة إلى أساتذة مادّة الفلسفة العامة وأو الفلسفة العربية. يركّز **السؤال الأخير في استجواب مباشر حول دمج المنهجين أو توحيدهما في كتاب**. وتتناول الأسئلة الأخرى مواضيع تتعلّق بعلاقة كل من المتعلّم والمعلّم بمادّة الفلسفة ومفاهيمها ومواضيعها وطرائق تدريسها، إضافة إلى معلومات شخصيّة حول الأستاذ، وخلفية إعداده وخبرته.

2- تم اعتماد **العينة** ذاتها التي اعتمدت في دراسة واقع مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية (265 مدرسة) وهي عينة ممثلة. وقد سقطت منها حكما المدارس الخاصة المجانيّة والمدارس التي لا تؤمن التعليم الثانوي. وعليه يكون **عدد مدارس العينة التي نعمل عليها : 156 مدرسة ثانويّة = 68 مدرسة رسميّة + 88 مدرسة خاصة غير مجانيّة.**

3- تم توزيع الاستمارة بصيغتها النهائيّة، على مدارس العيّنة، بواسطة البريد الالكتروني، وفق نموذجين:

نموذج رقم 1 : يعمل بواسطة تطبيق WORD

نموذج رقم 2 : يعمل بواسطة تطبيق ACCES

يملء الاساتذة أحد النموذجين ويعيد إرساله إما بالبريد الالكتروني أو بالفاكس.

4- تزامناً تمّ الاتصال هاتفيّاً بمعظم المدارس وتحفيزهم على سرعة التجاوب.

5- بلغ عدد المعلمين المستطلعين 180 أستاذاً يدرسون مادة الفلسفة في 156 مدرسة رسميّة وخاصّة على كامل الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: التنفيذ، تفريغ المعلومات، استخراج الجداول، تحليل النتائج

تولّى فريق عمل من موظفي المطبعة التابعة للمركز التربوي للبحوث والانماء متابعة التنفيذ واستلام الاستمارات. ثمّ إدخال المعلومات إلى البرنامج الاحصائي SPSS واستخراج الجداول المناسبة لتحليل النتائج.

النتائج

بينت الأرقام الاحصائيّة أن أساتذة الفلسفة يتحفظون على دمج منهجي الفلسفة العامة والفلسفة العربية (40 % من المستطلعين يعارضون تماماً، مقابل 29% منهم يوافقون تماماً، و20% يوافقون بعض الشيء، و11% لم يجيبوا عن السؤال، الرسم البياني 1).

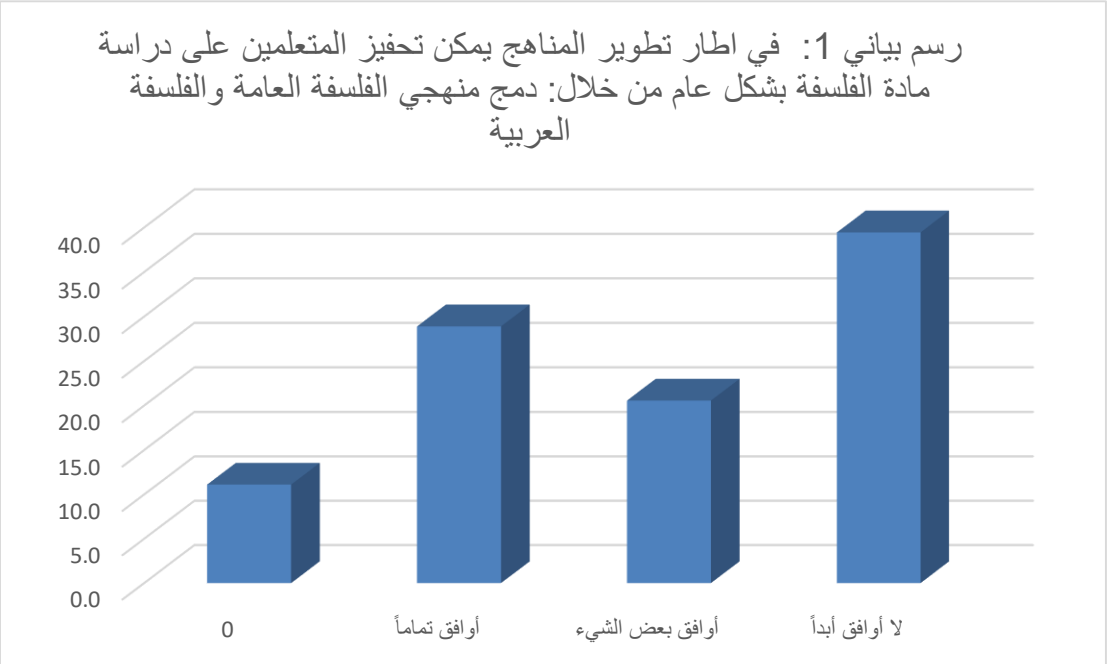

في المقابل، يؤيّد أكثريتهم توحيد الكتاب مع المحافظة على خصائص الفلسفة العامة والعربية (48 % يوافقون تماماً، و16% يوافقون بعض الشيء، الرسم البيانيّ 2). وفي كلتا الحالتين تراوح نسبة **الموافقين** بين **نصف المستطلعين** (في ما خصّ المنهج المشترك) **وثلثيهم** (في ما خصّ الكتاب الموحّد) من الذين أجابوا عن هذين السؤالين.

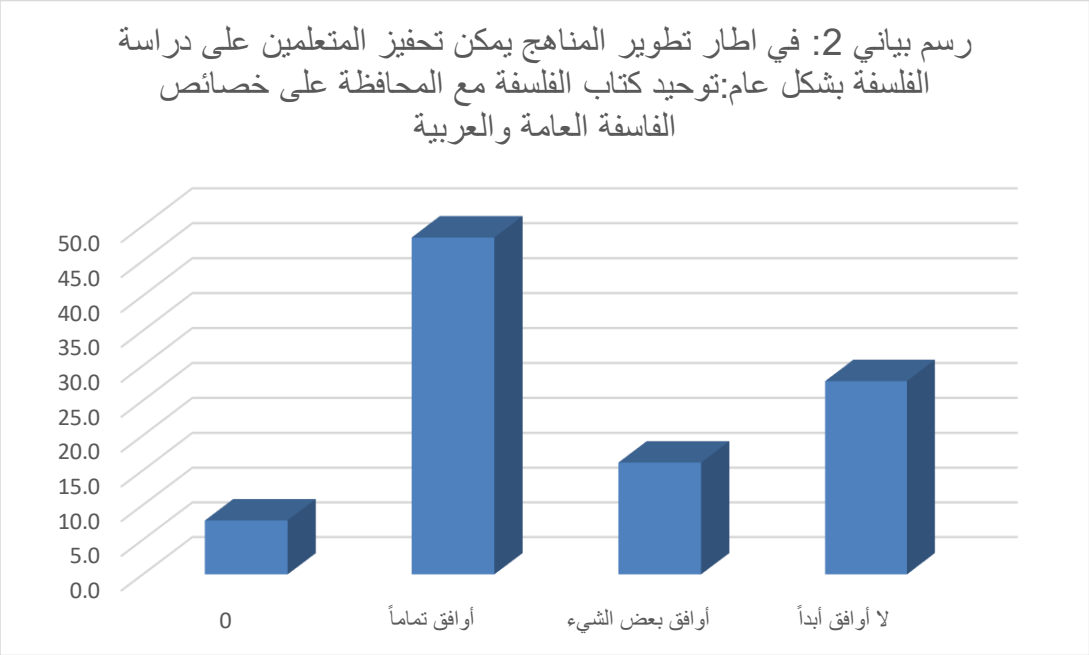

وفي محاولة لاستقصاء المتغيرات المؤثرة وفهم الأرقام الناتجة عن الدراسة، حاولنا تحليل الإجابات على ضوء متغيّرات محدّدة: كلغة تدريس مادة الفلسفة والحضارات، المحافظة التي تقع ضمن نطاقها المدرسة، إختصاص الأستاذ الذي يدرس المادّة، والفرع الذي يدرّسه.

المتغيّرات الأكثر تأثيراً

1- لغة التعليم

1-1- توحيد المنهجين

من أصل 180 أستاذا شملهم الاستطلاع، 156 يدرسون مادّة الفلسفة العامة باللغة العربية. ويعارض 38.5% توحيد المنهجين في مقابل 31% فقط يوافقون تماماً على توحيدهما.

عدد المستطلعين الذين يدرسون مادة الفلسفة العامة باللغة الفرنسية 31 أستاذاً يبيّن الرسم البيانيّ 3 أنّ 35% منهم يعارضون توحيد المنهجين في المقابل **يوافق نصفهم** على توحيدهما (23 % منهم فقط يوافقون تماماً و26% منهم يوافقون بعض الشيء).

الرسم البيانيّ 3: في اطار تطوير المناهج يمكن تحفيز المتعلمين على دراسة مادة الفلسفة بشكل عام من خلال: **دمج منهجي الفلسفة العامة والفلسفة العربية**

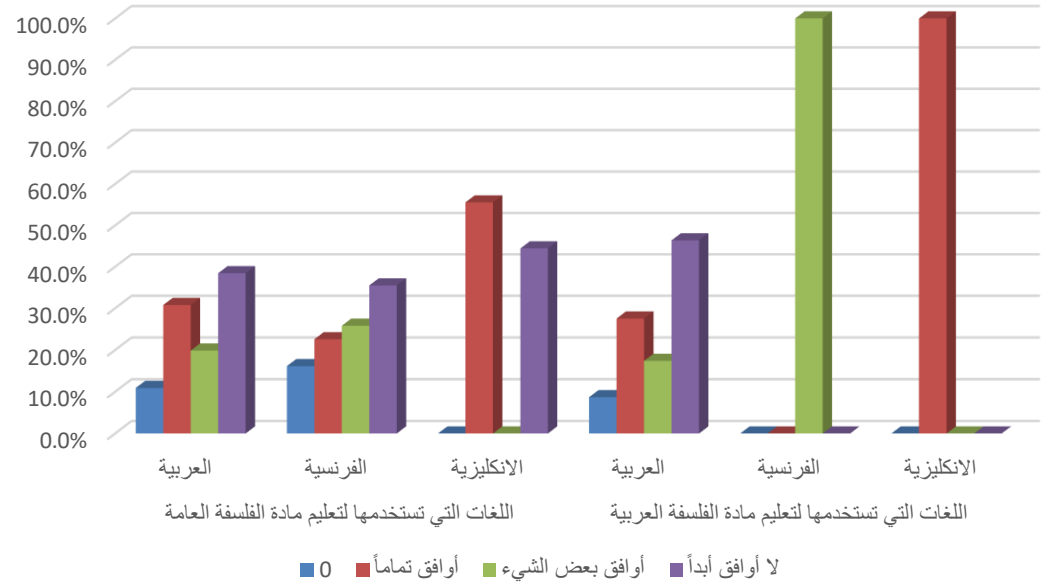

9 أساتذة ممن شملهم الاستطلاع يدرسون مادة الفلسفة العامة باللغة الانكليزية ويوافق أكثريّة أساتذة هذه الفئة (56%) تماما على دمج المنهجين.

تدرّس مادّة الفلسفة العربيّة فقط في فرع الاداب والانسانيات، وعدد الأساتذة المشمولين بالاستطلاع والذين يدرسّونها 67 أستاذاً، يستخدمون اللغة العربيّة لتدريسها أقلّ من نصفهم (46%) لا يوافقون أبداً على دمج منهجي الفلسفة العامّة والفلسفة العربيّة. هذا وقد تساوت تقريباً نسبة من عبّروا عن موافقتهم على دمج المنهجين (27 % + 17%) مع نسبة المعارضين للتوحيد. **أما الاساتذة الذين يدرسون مادة الفلسفة العربية باللغة الأجنبية** (2 يدرسانها باللغة الفرنسية وأستاذ واحد يدرسها باللغة الانكليزية) **فيوافقون بمعظمهم على دمج المنهجين.**

2-1- توحيد الكتاب مع المحافظة على خصائص الفلسفة العامة والعربية

في حين، يوافق نحو ثلثي المعلمين(51% تماماً و15% بعض الشيء) ممن يدرسون مادّة الفلسفة العامّة باللغة العربية تماماً على توحيد كتاب الفلسفة مع المحافظة على خصائص الفلسفة العامة والفلسفة العربية، تتساوى نسبة من يوافقون تماما على توحيد الكتاب ومن يعارضون الطرح تماما (32.3% لكل فئة) بين المستطلعين الذين يدرسون المادّة باللغة الفرنسية. في حين انخفضت نسبة المؤيدين لتوحيد الكتاب ممن يدرّسونها باللغة الانكليزيّة إلى 33% (الرسم البيانيّ 4).

الرسم البيانيّ 4: في اطار تطوير المناهج يمكن تحفيز المتعلمين على دراسة الفلسفة بشكل عام: **توحيد كتاب الفلسفة مع المحافظة على خصائص الفلسفة العامة والعربية**

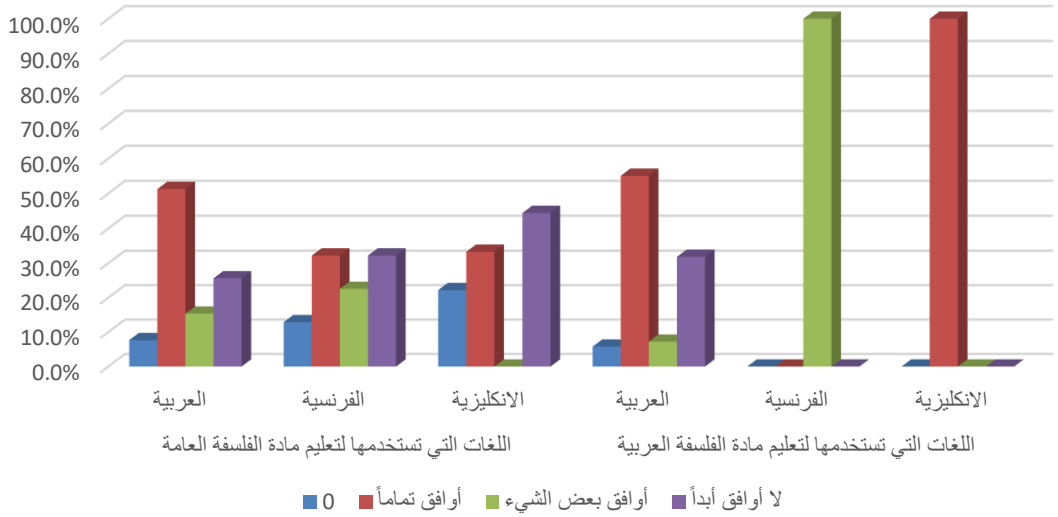

في مقابل ذلك أبدى 44% من المعلمين الذين يدرسون المادة باللغة الانكليزية معارضتهم التامة لدمج المنهجين ولتوحيد الكتاب.

أما الأساتذة الذين يستخدمون اللغة العربيّة لتدريس مادة الفلسفة العربية فأكثر من ثلثيهم (55% تماماً و 7% بعض الشيء) يؤيدون توحيد الكتاب، ويعارض نحو الثلث منهم (32%) اقتراح توحيد الكتاب مع المحافظة على خصائص الفلسفة العامة والفلسف العربية.

أما الاساتذة الذين يدرسون مادة الفلسفة العربية باللغة الأجنبية (2 يدرسانها باللغة الفرنسية وأستاذ واحد يدرسها باللغة الانكليزية) **فيوافقون بمعظمهم على دمج المنهجين وتوحيد الكتاب.**

في الخلاصة، لم يتبيّن ان لغة التدريس هي متغيّر مؤثر خاصة أنّ المادّة تدرس غالباً باللغة العربيّة.

2- المحافظة

تبدو لافتة، نسبة الاساتذة الذين يدرسون المادّة باللغة العربية والرافضين لدمج المنهجين في محافظة الشمال (25 %) ، وتتصدّر محافظة بيروت النسبة الأعلى من الأساتذة الموافقين تماماً على الدمج (50%).

3- الفرع

3-1- اجتماع واقتصاد

يوافق **نحو نصف** الأساتذة المستطلعين (46 %) الذين يدرسون مادة الفلسفة في فرع الاجتماع والاقتصاد على توحيد منهجي الفلسفة العامة والفلسفة العربية (26 % موافقة تامّة و13% موافقة بعض الشيء)، ويعارضها 42 % منهم. أما مسألة توحيد الكتاب فيؤيدها ثلثا المستطلعين (49% منهم يوافقون تماماً و14% يوافقون بعض الشيء) ويعارضها تماماً نحو ثلثهم (28 %).

3-2- علوم عامة وعلوم الحياة

يؤيّد نصف المعلمون الذين يدرسون مادة الفلسفة في فرع علوم عامة وعلوم الحياة على توحيد المنهجين (31 % وافقون تماماً و19% يوافقون بعض الشيء) و يعارض هذا الطرح تماماً 39 % منهم. أما الموافقون على توحيد الكتاب فيفوق الثلثين من عدد المعلمين الذين شملهم الاستطلاع (50 % موافقة تامّة و15% موافقة بعض الشيء) ويعارض هذه الفكرة تماماً ثلثهم فقط (27 %).

3-4- آداب وإنسانيات

قد بكون أساتذة الفلسفة الذين يدرّسون فرع الآداب والانسانيّات الأقل حماساً لدمج منهجي الفلسفة ف 42% منهم فقط يوافقون على دمج المنهجين (25 % موافقون تماماً و17 % منهم موافقون بعض الشيء)، ويتساوون بذلك مع نسبة المعارضين لتوحيد المنهجين التي بلغت 45 % من المستطلعين

وتبقى نسبة الموافقين على توحيد الكتاب دون تعديل يذكر نسبة لأساتذة باقي الفروع أي ثلثي المستطلعين (47 % يوافقون تماماً و16% يوافقون بعض الشيء على توحيد المنهجين في كتاب) و30 % يعارضون تماماً.

خلاصة القول، أن متغيّر الفرع الذي يدرّسه المعلّم لا يؤثّر في نسبة المعلمين المستطلعين الذين يدعمون فكرة دمج منهجي الفلسفة العربية والفلسفة العامة ولا الذين يؤيدون طرح توحيد الكتاب وتبقى النسب مرتفعة لمصلحة المؤيدين لطرحي التوحيد سواء كان المنهج (50%) او الكتاب (60%).

4- إختصاص الأستاذ الذي يدرّس مادّة الفلسفة والحضارات

4-1- دمج المنهجين

تبلغ نسبة الأساتذة الذين يدرسون مادّة الفلسفة والذين يحملون شهادة اختصاص في المادّة 87% من الاساتذة المستطلعين و13% منهم يحملون شهادات في اختصاص متنوعة أخرى (علم النفس أو علم الاجتماع أو الحقوق أو إدارة الأعمال أو سواها). أما نسبة المعلمين الذين لم يوافقوا إطلاقاً على دمج المنهجين فقد بلغت 39% من مجمل الأساتذة المستطلعين، 80% منهم من حملة شهادة الفلسفة و20% من إختصاصات أخرى

(الرسم البياني 5).

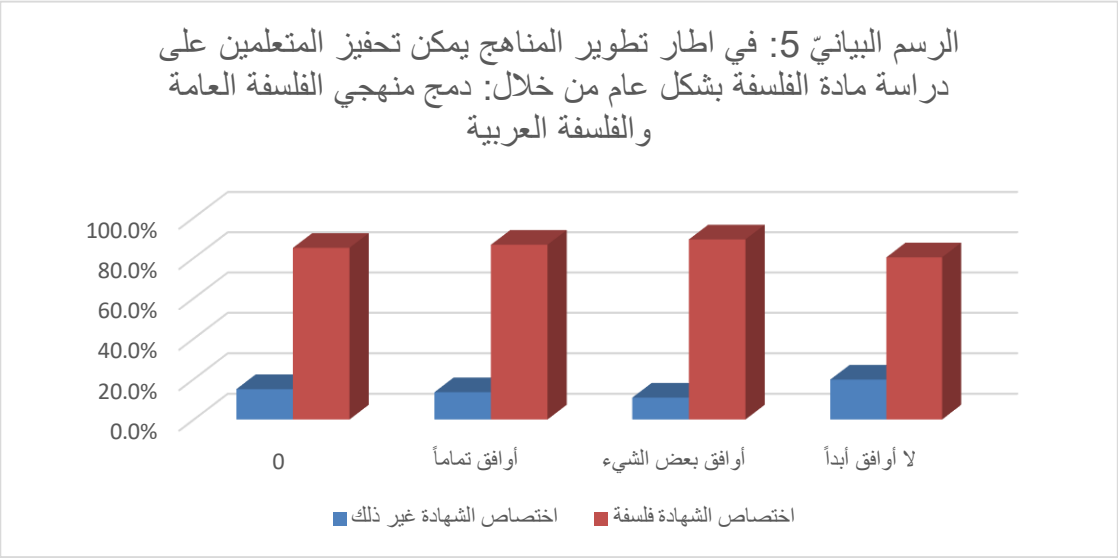

وفي قراءة سريعة للنتائج يتبيّن أن نصف المعلمين حاملي شهادات اختصاص غير إختصاص الفلسفة يعارضون بشدّة دمج المنهجين في مقابل 25% منهم فقط ممن يوافقون تماماً. أما الفارق بين نسبة الموافقين والمعارضين لدمج المنهجين فلم تتعدّى 9%.

2-4 - توحيد الكتاب

باستثناء الحذر من ضخامة حجم الكتاب وعدد صفحاته لم تتبيّن معارضة شديدة لموضوع توحيد الكتاب من قبل المعلّمين المستطلعين بغض النظر عن اختصاصاتهم ومهما كانت المحافظة التي تنتمي إليها المدرسة التي يدرسون فيها، وهذا ما يبيّنه الرسم البياني 6.

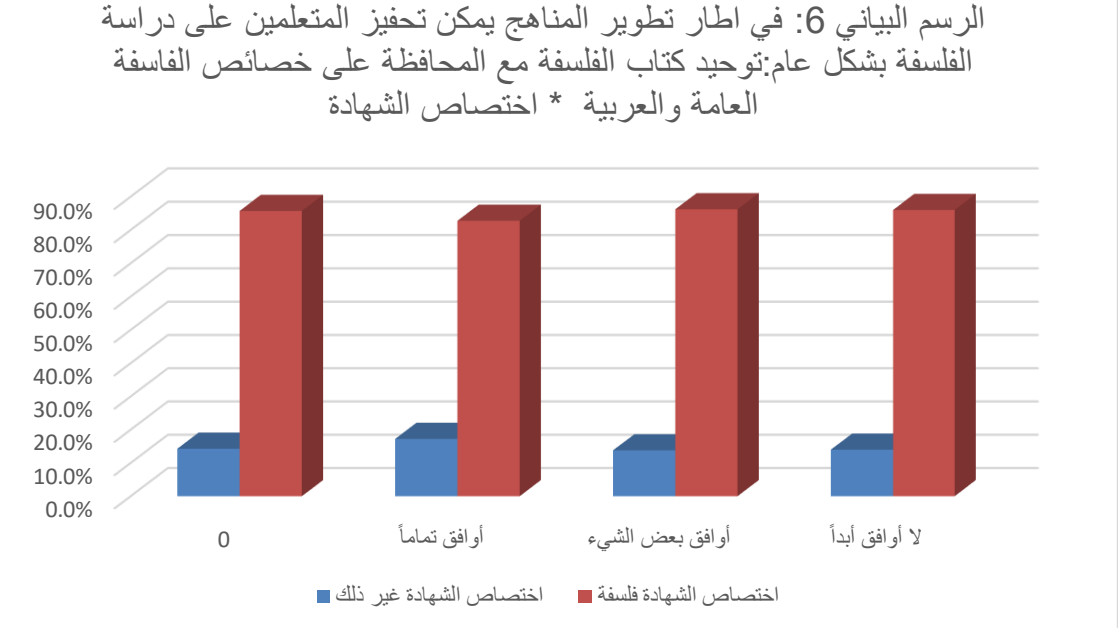

من أصل 48% من المعلمين الذين يوافقون على توحيد كتاب الفلسفة 17% منهم يحملون شهادة في غير اختصاص الفلسفة في مقابل نسبة 83% من حاملي شهادة اختصاص في مادة الفلسفة. أما المعارضون بشدّة الذين بلغت نسبتهم 28% من المعلمين المستطلعين فتوزعوا 86% من حاملي شهادة الفلسفة و14% من حاملي الشهادات الأخرى. تشكل نسبة 17% نصف المعلمين الذين يحملون شهادات اختصاص غير الفلسفة و14% هي نسبة 25 % منهم.

وعليه فإن توجهات حاملي الشهادات غير المتخصصين في مادة الفلسفة، لناحية توحيد الكتاب هي معاكسة تماماً لخياراتهم في موضوع دمج المنهجين.

في الخلاصة، وبشكل عام تفوقت نسبة معلّمي مادّة الفلسفة والحضارات الذين يوافقون تماماً على توحيد كتابي الفلسفة العامة والفلسفة العربيّة نسبة الأساتذة الذين يعارضون هذا الطرح.

وتفوق كذلك نسبة الأساتذة الذين يوافقون على منهج مشترك للفلسفة العربية والفلسفة نسبة المعترضين على هذا المقترح، على رغم ارتفاع نسبة معلّمي المادّة الذين يعارضون دمج منهجي الفلسفة العامة والفلسفة العربية مقارنة مع نسبة المعترضين على توحيد الكتاب.

أما الأسباب الموجبة للإجابات التي قدمها كلّ من الأساتذة الموافقون والمعارضون فقد وزعناها إلى ثلاث فئات: أسباب تربويّة، أسباب ماديّة وأسباب متصّلة بالفلسفة كمادّة تعلميّة. هذا ويبقى الهاجس اساس لدى معظم المستطلعين الامتحانات الرسميّة.

1- الأسباب التي تعلّل دمج مادتي الفلسفة العامة والفلسفة العربية

1. الأسباب التربويّة

- توسيع آفاق التلميذ وتدريبه على المقارنة بين الفلاسفة العرب والفلاسفة الغربيين.
- تغيير الفكرة الاساسية التي بني عليها المنهج (وهي فكرة التقسيم بين الفلسفة عامة والفلسفة العربية). وتناول القضايا التي ترتبط بقيم وأحداث معاصرة.
- انسجام مفاهيم الفلسفة العامة مع موضوعات الفلسفة العربية، باستثناء محور الإنسان الذي ينتمي إلى ميدان علم نفس.
- الاسهام في التواصل الفكري بين القضايا الفلسفية عند الطالب من خلال معالجة قضايا فلسفية يتناولها مفكرون عرب وغربيون. فمعالجة القضايا الفلسفيّة أكانت عربية أم من الفلسفة العامة تتمّ على أساس المسائل والمنهج وليس على أساس النّطاق الجغرافي للمسألة المطروحة.
- تنمية قدرة المتعلّم على استيعاب المفاهيم وربطها ببعضها البعض والاسهام في تكامل المادة عوضًا عن تجزئتها.

2. الأسباب الماديّة

- تخفيف أعباء مادتين عن المتعلمين واقتصاد في الوقت من خلال إطلاعهم على الموضوعات المشتركة بين الفلسفة العامة والفلسفة العربية بالتزامن بدل اعتماد التوازي والتكرار.

3. الأسباب المتصّلة بالفلسفة كمادّة تعلميّة.

- للدمج مبرّر وجيه يتمثل في أن الفلسفة واحدة من حيث المبدأ، ربما يكمن الاختلاف بين الفلسفة العربية والفلسفة العامة في تركيز الفلسفة العربية على الماورائيات، لذلك يجب الحرص على ان يشمل هذا الحقل في منهج باقي الفروع. أما جوهر العمل الفلسفي واحد سواء في الفلسفة العامة والعربية، بغضّ النظر عن جنسية الفيلسوف، أو الزمن الذي عاش فيه، أو حتى المدرسة الفلسفيّة التي ينتمي إليها.
- الفلسفة هي مادة معرفية وبنائية واحدة ومتكاملة بحيث انها تتسم بالشمولية وان المسائل التي تطرحها مصدرها العقل وحلّها ليس ممكنًا إلا بالعقل وحده.
- العمل على ان لا يأتي التوحيد على حساب الفلسفة العامة المعاصرة والحديثة فهذا موضوع يستحق معالجة بالعمق واستفتاء مفصلاً.

2- الأسباب التي تعلّل رفض دمج مادتي الفلسفة العامة والفلسفة العربية

1. الأسباب التربويّة

- الاختلاف في طرائق تدريس كلّ من مادتي الفلسفة العامة والفلسفة العربية !.
- لكلّ مادّة استقلاليتها وحيثياتها ومنطلقاتها- الفلسفة العربية الباب الوحيد للحفاظ على هويتنا وتراثنا.

2. الأسباب الماديّة

جاءت المبررات التي تندرج تحت هذا العنوان، محصورة بـ:

- جودة المضامين وغناها.
- أسئلة الامتحانات.
- ضخامة المادة وتأثيرها النفسي على المتعلّم.

3. الأسباب المتصّلة بالفلسفة كمادّة تعلميّة.

- صعوبة تمييز المتعلمين بين خصائص كل من الفلسفة العامة والعربية عند توحيد الكتاب.

3- الأسباب التي تعلّل توحيد كتابي الفلسفة العامة والفلسفة العربية

1. الأسباب التربويّة

- معالجة قضايا فلسفية مشتركة تناولها مفكرون عرب وغربيون.

- إغناء المتعلمين بمفاهيم كلّ من الفلسفة العامة والفلسفة العربية.
- اعتبار الفلسفة مادة فكر واحدة بشرط إعطائها الوقت الكافي لدراستها بالعمق.
- تنمية التواصل الفكري الفلسفي عند المتعلمين وتحفيزهم على دراسة الفلسفة من خلال القضايا والمسائل الفلسفية ومعالجتها تاريخياً عند العرب والغرب واغناء مادة الفلسفة وثقافة المتعلمين.

2. الأسباب الماديّة

لم يذكر أي منها.

3. الأسباب المتصّلة بالفلسفة كمادّة تعلميّة.

الحرص على ان يشمل الموحّد محور الماورائيّات الذي تركّز فيه الفلسفة العربيّة وان يدرّس في منهج جميع الفروع.

4- الأسباب التي تعلّل رفض توحيد كتابي الفلسفة العامة والفلسفة العربية

1. الأسباب التربويّة

- الاختلاف في طرائق تدريس كل من مادتي الفلسفة العامة والفلسفة العربية.

2. الأسباب الماديّة

- ضخامة الكتاب المدرسي.

3. الأسباب المتصّلة بالفلسفة كمادّة تعلميّة.

- تمايز كل من الفلسفة العامة والفلسفة العربية بخصائص مختلفة عن الأخرى.
- اختلاف المواضيع التي تهمّ متعلّمي فرع الانسانيّات عن تلك تهمّ متعلّمي الفروع الأخرى.

في الخلاصة، تركز التبريرات التي تؤيّد توحيد المنهج والكتاب في **الناحية التربويّة** ويعتبر المعلمون هذا الدمج إيجابيّاً ومفيداً للمتعلمين. أما الاسباب التي تعلل الابقاء على الفصل بين المنهجين فهي بمعظمها محصورة بخصوصية الفلسفة العربية وبهاجس ضياع الهويّة في خضم العولمة، وبأسباب ماديّة تتعلّق بحجم المادة والكتاب والحذر من تأثير توحيد المادّة على نتائج المتعلمين في الامتحانات الرسميّة.

هذا، وقد زوّدنا المعلمون بمقترحات مفيدة من خلال المساحة المفتوحة التي أفردت لهم للتعبير، نفصلها في الفقرة التالية.

مقترحات الأساتذة المستطلعين

أبدى الأساتذة المستطلعون مقترحات لتحسين صورة مادّة الفلسفة وتحفيز المتعلمين للإقبال على دراستها وكذلك، لتيسير تعلّمها. أبرز الأفكار المقترحة:

- دراسة الفلسفة بتدرجها التاريخي وتطور الفكر الفلسفي بحسب ابرز التيارات الفلسفية وابرز روادها.
- تدريس الفلسفة بإدراج المواضيع في الصف الاول الثانوي لا سيما محور الاخلاق، ثم الثاني ثانوي محور المعرفة والثالث ثانوي محور الانسان.
- تدريس الفلسفة ابتداء من التعليم الأساسي ومنهم من حدّد ما قبل الحلقة الثالثة، لأنها تعمل على تطوير الفكر، وبلورة طرائق التفكير المنهجية المنطقية حديثة، بالاعتماد، مبكراً، على دراسة المستندات وتحليل الأفكار والمنهج واكتساب المفاهيم.
- تدريس **الفلسفة العربيّة لجميع الفروع.** وتخصيص محور للقضايا ذات الخصوصية في الفلسفة العربية.
- التركيز في "تنميّة الوعي النقدي والتفكير الحرّ".
- تخفيف المحتوى لافساح المجال في إعطاء الوقت الكافي لفهم المضمون ولتطبيق المفاهيم.
- إعادة النظر في كل الموضوعات وتنظيمها وترتيبها في الصف الثاني ثانوي بشكل تدريجي يناسب مستوى الطالب الفكري وتكون سلسلة متكاملة من الثاني ثانوي الى الثالث.
- الإفادة من "تعليم مادة الفلسفة بحيث تسهم في تكوين وتربية مشروع مواطن كوني متحرر ومستقل ومسؤول يرتقي بشخصيته وبتاريخه الخاص المحدّدين في الزمان والمكان الى مرتبة الكرامة الانسانية".
- اعتماد تعريف جديد للفلسفة ذاتها، بتجاوز الفلسفة النظرية واعتماد فلسفة تطبيقية، فالفلسفة كما نحياها هي ما يجب ان يستند اليه تدريس الفلسفة. فينطلق المتعلّم بتفكيره من القضايا المعيشة والمسائل الراهنة، وهذا ما يحفّزه على الاهتمام بالمادة أكثر، "وليس فقط لتجميع العلامات".
- إدخال مبادئ المنطق الارسطي لأنه يعطي الفلسفة قيمتها الفعلية، وعلى كل مشتغل في الفلسفة أومتعرف عليها، ان يتعرف الى قواعد ومناهج التفكير الفلسفي المبني على أسس منطقية وأن يتقنها.
- الاستعانة بالأفلام القصيرة المعبرة عن المضمون في كل مقطع أو مفهوم مع الصور والتمارين التمثيلية والتطبيقية (من قبل الدولة أو لجانها).
- تعليم الطالب الفلسفة بالحجاج والأشكلة والنصوص والمعاني والمفاهيم.
- طرح مواضيع فلسفية حديثة تتناول العلاقة القائمة بين الإنسان ومجتمعه من مشاكل ومن أفكار وحتى من تطور تكنولوجي... بهذه الطريقة نكون نساعد المتعلّم أن يفكر فلسفيّاً وليس فقط في غوامض الوجود، إنّما نحفّز الروح النقديّة لديه، ومهارات البحث لإيجاد حلول عمليّة واعية لمشاكله. أما أكاديميّاً فلا يكون نجاح المتعلّم أساسه الأسلوب الببغائي، إنّما مجهود شخصي وتفكير عقليّ واعٍ. وهكذا نكون قد حفّزنا طلابنا على التفكير المنطقي الذي سيساعدهم للإرتقاء نحو مجتمع أفضل في المستقبل.

خلاصة عامّة

بعد دراسة إجابات المعلمين المستطلعين، نستنتج أن الاجابة عن السؤال المحوري المطروح حول توحيد منهجي الفلسفة العربية والفلسفة تنحو باتجاه منهج مشترك بأكثر من أغلبيّة الإجابات مدعّمة بتبريرات تربويّة أهمها نشر الفكر الفلسفي العربي على مجموع المتعلّمين في جميع فروع السنة الثانويّة الثالثة بدل حصرها بعدد محدود من متعلمي فرع الآداب والانسانيات. أمّا الأسباب التي تبرّر رفض المنهج المشترك فهي تتعلّق بمجملها بالفلسفة كمادّة فكريّة وبهواجس لصيقة بالخوف على الهويّة العربيّة ومن الذوبان بالفكر العالمي وضياع خصوصيّة الفكر العربي كفكر نقدي فلسفي وعلمي.

هذا، وتشجّع نتائج الدراسة فكرة توحيد الكتاب مع الأخذ بالاعتبار ضخامة المادّة والتعامل بحذر مع خصوصيّة الفكر الفلسفي العربي وإبرازه بما يضمن عدم طمسه أو تهميشه.

لا بد في الخلاصة من الملاحظة أن نتائج الدراسة خالفت رأي لجنة تطوير منهج مادّة الفلسفة والحضارات من حيث نسبة المؤيدين والمخالفين للمنهج المشترك، لكن الأسباب الموجبة لكلّ من خياري **التوحيد والابقاء على الفصل** التي عبر عنها خبراء لجنة التطوير تطابقت مع التبريرات التي قدّمها المعلمون المستطلعون استناداً إلى خبراتهم في تدريس مادة الفلسفة والحضارات في جميع الفروع.